الشباب والهجرة غير الشرعية.... آليات المكافحة

الباحث فاتح راشـــي
باحث في الدراسات العليا
جامعة العربي التبسي – تبسة – الجمهورية الجزائرية
Fateh88az@gmail.com

الملخص:

يعني بالهجرة غير الشرعية دخول الأشخاص لبلد ما بدون القيام بالإجراءات القانونية. بحيث تشمل الهجرة غير الشرعي الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني، والأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية. وكذلك الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها، والأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

مما لا شك فيه ان حل مشكلة الهجرة غير المشروعة للشباب لا يتم بعصا سحرية بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دوليين طويلي الامد يأخذان بعين الاعتبار وضع خطط استراتيجية امنية وقانونية واعلامية لمعالجة هذه الظاهرة، على ان تأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار العوامل الآتية كتولي الوزارات والهيئات المعنية إعداد دراسات وقواعد بيانات للعمالة الوطنية. وتقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات، والمؤسسات البحثية والخبراء في استخدام الادوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، وذلك بغرض توفير دعم قائم على ادلة لوضع اسس صحيحة لمعالجة هذه الظاهرة. وانشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، واشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.

تهدف هذه الدراسة تحديد الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير النظامية للشباب وإلى تولي الدول الأطراف في هذا بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين إذ تعلن أن اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يتطلب نهجا دوليا شاملا، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير مناسبة أخرى، ومنها تدابير اجتماعية – اقتصادية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. **فماهي مختلف آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية للشباب في إطار بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين؟**

الكلمات المفتاحية: القانون؛ الهجرة الغير الشرعية؛ تهريب المهاجرين؛ القانون الدولي.

Abstract:

Illegal immigration means the entry of persons into a country without due process. So that illegal migration includes persons who enter illegally into the receiving States and whose legal status is not guaranteed, persons entering the receiving States legally and staying there after the expiry of their legal residence. As well as persons who engage illegally in the course of a permitted stay and those who hold office without being provided for in the contract of employment.

There is no doubt that solving the problem of illegal migration is not done with a magic wand, but is the result of long-term international policy and coordination that takes into account the development of strategic security, legal and media plans to address this phenomenon. This plan should take into account the following factors: And databases for national employment. International organizations provide support to governments, research institutions and experts in using available tools and data to forecast migratory trends and drivers to provide evidence-based support to establish sound foundations to address this phenomenon. The establishment of networks for the exchange of researchers and scientists in the field of migration between countries of origin and destination, and the involvement of international organizations and non-governmental organizations.

The aim of this study is for States parties to the Protocol against the Smuggling of Migrants to declare that effective measures to prevent and combat the smuggling of migrants by land, sea and air require a comprehensive international approach, including cooperation, exchange of information and other appropriate measures, including socio-economic measures At the national, regional and international levels.
Keywords: law; illegal immigration; smuggling of migrants; international law.

المقدمة:

بدأت الهجرة غير المشروعة تطرح نفسها على اهتمام النظام العالم في السنوات الأخيرة، حيث اصبحت آثارها السلبية مؤشرا على عدم استقرار نظامنا العالمي، ويبدو أن المستقبل القريب سوف يشهد تدفق موجات هائلة من المهاجرين الذين ينطلقون من الأرض الخراب في الجنوب إلى الأرض المترفة في الشمال.

تعتبر الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة بالمجتمعات المختلفة وهي تعتمد في أساسها على العنصر البشري ولها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات في عالمنا هذا، كما لها دور محوري مهم في دعم الإثراء الحضاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين كافة المجتمعات إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية في كافة المجتمعات بمختلف طوائفها وأعرافها وجنسياتها.

حدد أحد التقارير الصادر مؤخراً عن الأمم المتحدة دوافع هجرة الشباب الجماعية غير المنظمة بأربعة، أولها ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث، وثانيها تناقص فرص العمل، وثالثها زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وازدياد الوعي لهذه الفوارق، ورابعها سهولة السفر الذي أصبح متاحاً للجميع بسبب التقدم الذي حصل في الاتصالات الدولية ووسائل السفر.

وإذا كانت الهجرة السرية تعني أول ما تعني اجتياز الأفراد للحدود خلسة، فإنها قد تحولت منذ بداية التسعينات وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات مختلفة وتعمد في نطاق عملها إلى التحايل على القانون واختراقه بأقل الخسائر الممكنة.

والشبان المهاجرون يعمدون إلى توسل الطرق كافة الكفيلة بنقلهم الى دول المقصد وغالباً ما يكون ذلك عبر شبكات إجرامية دولية وعبر وسائل نقل وأساليب تشوبها خطورة كبيرة على حياة المهاجرين السريين مما يؤدي إلى وفاتهم احياناً كثيرة.

وهذا الامر دفع بالأمم المتحدة إلى إقرار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها ولا سيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال المكملين للاتفاقية.**فكيف يمكن مكافحة الهجرة غير الشرعية للشباب في إطار بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين؟ وللإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية:**

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير شرعية

المطلب الأول: المفهوم؛

المطلب الثاني: السلبيات.

المطلب الثالث: الهجرة السرية للشباب

المبحث الثاني: أليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون في مكافحة الهجرة؛

المطلب الثاني: تدابير المنع؛

المطلب الثالث: تدابير الحماية والمساعدة.

المبحث الاول: ماهية الهجرة غير شرعية

المطلب الأول: المفهوم

أسباب الهجرة والعوامل المسؤولة عنها: ([1])

يشجع هذه الهجرة قوة مركبة دافعة تتكون من الرغبة في الفرار من حالة الخراب في الجنوب وتجسيد أحلام الهجرة، والحالة المترفة التي يعيشها مجتمعات الشمال كما تنقلها لنا تكنولوجيا الإعلام. ويمكن تصنيف العوامل التي تعتبر مسؤولة عن الهجرة إلى العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة كمايلي:

العوامل الجاذبة: يدخل ضمنها حجم وبناء قوة العمل الوطنية، والزيادة في التعليم طول الوقت التي أدت إلى أرجاء دخول الصغار والشباب إلى سوق العمل.

العوامل الدافعة: تتضمن البطالة والفقر وتخلف الأقطار المصدرة للعمالة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

-مخاطر الهجرة:

وترجع حدة هذه الظاهرة إلى بعدين أساسيين الأول أنها اصبحت تتم الآن وبمعدلات عالية، والبعد الثاني يتمثل في المخاطر التي تصاحب القيام بالهجرة غير المشروعة، وهي المخاطر التي قد تصل في أقصى مستوياتها إلى الموت غرقا في البحر المتوسط.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للهجرة على الأطراف المشاركة فيها:

للهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية.

وللهجرة المشروعة آثارها السلبية على الأطراف المشاركة فيها، فهي لها آثارها السلبية على المجتمعات التي انطلقت منها في الجنوب، لأنها تفرغ هذه المجتمعات من طاقاتها الشابة التي كان من الممكن أن تساعد في البناء والتنمية، إضافة إلى أنها تشوه صورتها باعتبارها مجتمعات عاجزة عن إشباع حاجات مواطنيها، كما أن لها آثارها السلبية على المجتمع المستقبل لهذه الهجرة، لأنها تؤسس على أرضه، مختلفة في ثقافتها ونعية حياتها، وإلى أن يتم استيعابها واندماجها فسوف تظل دائما بؤرا للتوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي.

أولا: تعريف الهجرة والهجرة غير المشروعة([2])

-تعريف الهجرة والهجرة غير المشروعة:

الهجرة هي حركة الانتقال – فرديا أم جماعيا – من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا.

اما الهجرة غير المشروعة هي حركة الانتقال – فرديا أم جماعيا – من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا برغم تحريم القوانين لذلك.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

-الفرق بين الهجرة المشروعة وغير المشروعة:

إذا كان هناك قبول بين الطرفين بهذا الإنتقال فإن الهجرة في هذه الحالة تصبح هجرة مشروعة، أما لو وضع أحدا من الطرفين شروطا على الهجرة أو فرض بعض المعوقات أمام تدفقها استنادا إلى قوانين معينه، فإن ذلك يعني رفض الإنتقال من سياق إلى آخر، وفي هذه الحالة فإن محاولة تجاوز هذه القيود يعد عملا غير مشروع.

-الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية:

تكون الهجرة خارجية إذا كان انتقال الأفراد بين المجتمعات، وتكون داخلية إذا كانت الهجرة بين الأقاليم في البلد الواحد، فمثلا نجد أنه هناك هجرة داخلية لليد العاملة منن المناطق الفقيرة كالريف إلى المناطق التي توجد فيها فرص العمل بكثرة ويرتفع فيها مستوى المعيشة. وفي هذه الحالة تتجه الحكومات إلى تطوير المناطق أو الأقاليم المختلفة التي لديها، حيث تشكل عاملا جاذبا يقلص من إمكانية هجرة السكان إلى مكان آخر.

-أنواع المهاجرين في الهجرة غير الشرعية:

1. أشخاص دخلوا بطريقة غير قانونية ولم يتم تسوية وضعهم القانوني؛
2. أشخاص دخلوا دول الاستقبال بطريقة قانونية ومكثوا هناك بعد انقضاء المدة المحددة للإقامة القانونية؛
3. أشخاص يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها؛
4. اشخاص يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

ثانيا: تاريخ الهجرة غير المشروعة ([3])

-موجات الهجرة:

1- الموجة الأولى:

تتمثل في الهجرة القسرية التي نقلت السود الأفارقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بزراعة القطن هناك. ولقد غرق ما يعادل نصف هؤلاء العمال في مياه المحيط أثناء هذه الرحلات القسرية.

2- الموجة الثانية:

تتمثل في الهجرة الخارجية إلى أوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لعبت هجرة اليد العاملة دورا محوريا في النمو الاقتصادي لأوروبا التي حطمت الحرب أبنيتها التحتية، حيث بلغ حجم الهجرة إلى أوروبا ما يزيد على أحد عشر مليونا من العمال الأجانب المهاجرين. وقد أخذت هذه الهجرة أحيانا الطابع القسري وأحيانا الطابع الاختياري.

3- الموجة الثالثة:

هي التي انطلقت إلى مجتمعات الخليج واستمرت لثلاثة عقود تقريبا بمعدلات عالية ثم بدأت تنخفض بصورة واضحة مع نهاية الألفية الثالثة، وتحولت الهجرة إلى هجرة غير مشروعة، بسبب ضغط المهاجرين من أجل الدخول، مع عدم حاجة مجتمعات الخليج إلى هذه الهجرة لامتلاكها الكوادر الوطنية المؤهلة. وقد ساعد على نمو الهجرة بمعدلات عالية وجود مجتمعات الخليج التي تمتلك ثروات هائلة كعائدات بترولية في مركز مجتمعات تتميز بكثافة سكانية عالية وتعيش في مستويات اجتماعية اقتصادية متدنية مثل الهند وباكستان وسوريا ومصر.

-أسباب موجات الهجرة غير المشروعة:

1- ضعف الحاجة إلى العمالة الأجنبية سواء في المجتمعات الأوروبية التي اكملت إعادة بناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية، وبما أن التطور التكنولوجي أصبح يعتمد على الطاقة التكنولوجية أكثر من قوة العمل الإنساني فقد أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين العمالة الوطنية، مما دفع كثيرا من الدول إلى غلق أبواب الهجرة حتى تقتصر فرص العمال المتاحة على عمالتها الوطنية.

2- ضعف الحاجة إلى العمالة في المجتمعات التي تنطلق منها موجات الهجرة لأن اقتصاديات الدول المتخلفة هي اقتصاديات عاجزة عن توليد فرص عمل ملائمة لشبابها، حيث تتوقف عوامل الجذب عن لعب دورها في جذب المهاجرين، ولذلك اتجهت كثير من الدول الأوروبية إلى وضع قيود أمام المهاجرين، الأمر الذي دفع المهاجرين بسبب ضغط الظروف في المجتمعات الطاردة إلى أن يسلكوا طرقا غير مشروعة من أجل الدخول إلى المجتمعات الأوروبية.

3- يرجع ارتباط ظاهرة الهجرة غير المشروعة بدول الاتحاد الأوروبي إلى أن العمالة في هذه الدول إما عمالة ماهرة أو عالية التأهيل، الأمر الذي أوجد فراغا يتمثل في وظائف العمالة غير الماهرة، وهي التي يلتحق بها المهاجرون ويأنف المواطنون من القيام بها. وعلى الرغم من إصدار هذه الدول للقوانين المانعة للهجرة فقد استفحلت الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول بمثابة القبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية، وظهور أساليب جديدة كان من أبرزها ما شهده العالم من مشاهد غرق مؤثرة أثناء عملية الهجرة، فيما أصبح يعرف باسم رحلات قوارب الموت.

النظام العالمي وظروف الهجرة.

-دور الإعلام في تطوير ثقافة الهجرة غير الشرعية:

لعبت وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دورا بارزا في تطوير ثقافة الهجرة غير المشروعة، حيث أن تكنولوجيا الإعلام فرضت على عالمنا نوعيتان من الحياة متباينة تصل إلى حد التناقض. الأولى، نوعية الحياة السائدة في مجتمعات الجنوب والتي يعيش في إطارها الشباب المقدم على الهجرة حيث تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وغياب فرص العمل. ونوعية الحياة الأخرى الي تعيشها المجتمعات الأوروبية حيث تتوافر شبكة أمان وتأمين اجتماعي ضد العوز والحاجة، وحيث تتوافر فرص العمل بأنماطه المختلفة وبمعدلات كفاية.

وبذلك فأن الإعلام يوسع الفجوة بين نوعية الحياة التي يعيش في نطاقها الشباب في المجتمعات الجنوبية وبين نوع الحياة القائمة في مجتمعات الشمال والتي يطمح إليها الشمال.

المطلب الثالث: الهجرة السرية للشباب

وسنركز في هذا المطلب على مختلف الأثار والنتائج من هجرة الشباب غير الشرعية والتطرق الى كيفية معالجتها كمايلي([4]):

- مما لاشك فيه أن من أهم العوامل التي تدفع بالشباب إلى الهجرة خارج موطنه كذلك الحصول على مصدر للرزق وارتفاع مستوى المعيشة والحصول على مستوي حياة أفضل، إضافة إلى أن للعوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية دور في هجرة الشباب، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والرضي وهروباً من مختلف القيود؛

-التحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها يمكن أنتكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، مما يؤدي إلى دفعالعلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر؛

-تتعدد الانعكاسات التي تلقي بأثرها على هذا النوع من الهجرة أي الهجرة غير الشرعية على بلدان المصدر وعلى بلدان العبور وعلى بلدان الاستقبال؛

- تؤثر الهجرة غير الشرعية والسرية خاصة الشباب المهاجر للخارج على الوحدة القومية؛

- قد يكون الشباب المهاجر للخارج رسل ثقافة وأبواق الدعاية، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي وغيرها؛

- الإختلاط في إستغلال مختلف الطاقات البشرية وتبادل المعلومات خاصة التكنولوجية منها.

إن حلّ مشاكل الهجرة السرية يمرّ حتما عبر إعادة النظر وبشكل جذريّ في واقع العلاقات بين المجموعات والقوى من إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحدّ من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وعلى قراره السياسي مع إحترام قوانين حقوق الانسان.

المبحث الثاني: أليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون في مكافحة الهجرة؛

وسيتم معالجة هذا المطلب كمايلي:

أولا: آليات الهجرة غير المشروعة([5])

- عصابات التهريب أو قوالب الموت؛
- الزواج الشكلي أو التزوير في وثائق الهجرة، وتتم بدفع مبالغ من الأموال إلى الطرف الآخر سواء في الزواج أو تزوير الوثائق الرسمية؛
- التعليم، وهي الآلية المناسبة لأبناء الطبقات العليا، حيث يتم التسجيل في مدرسة أو جامعة أوروبية وفي أثناء الدراسة أو بعدها يتم التحيل للحصول على الجنسية الفرنسية؛
- سعي الإتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مشتركة تقوم على جوار طيب ودعم الرخاء والإقتصاد مع الدول المصدرة للهجرة، وقد حدد الإتحاد الأوروبي لنفسه أهدافا عديدة منها؛
- إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار من خلال شراكات سياسية وأمنية؛

- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكات إقتصادية ومالية؛
- دعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية؛
- الإرتقاء بالقيم الجوهرية التي يتبناها الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء.

كما نذكر الأليات التالية:

- الألية الأولى: واستجابة لهذه التوجهات الأوروبية بدأت تبرز بعض مظاهر التعاون من قبل دولة كالمغرب على سبيل المثال بتأكيده على أن إشكالية الهجرة غير المنتظمة تتجاوز حدود الدول ولا يمكن معالجتها بعمل دولة واحدة بل في إطار شراكة شمولية مسؤولية وتطوعية. وتأكيدا لهذا التعاون يلتزم المغرب بشكل صارم بحماية حقوق الإنسان والمهاجرين والمجهودات التي تبذل في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب البشر؛
- تتمثل الآلية الثانية في ضرورة إتجاه الإتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول المصدرة للهجرة؛
- تتمثل الآلية الثالثه في تصعيب إجراءات الهجرة غير المشروعة إلى دول الإتحاد الأوروبي؛
- وتتجه الآلية الرابعة إلى ضبط المهاجرين ووضعهم في معسكرات تمهيدا لترحيلهم أو العمل على جمعهم من المجتمع وترحيلهم؛
- تؤكد الآلية الخامسةعلى أهمية دمج اللاجئين في المجتمعات الأوروبية؛
- تتمثل الآلية السادسة في اتجاه بعض دول الإتحاد الأوروبي لاعتماد سياسات تهدف إلى زيادة معدلات الإنجاب حتى يمكنها الإستغناء عن العمالة المهاجرة إليها وخاصة عمالة الهجرة غير المشروعة، غير أن هذه السياسات لن تسفر إلا عن نتائج على المدى البعيد ونحن نواجه مشكلة حالية؛
- وتعد آلية المساومة هي الآلية السابعه، حيث ترفع بعض الدول ظاهرة الهجرة غير المشروعة " كفزاعة " للدول الأوروبية الأخرى لتحقيق مكاسب أو انتصارات على الصعيد الداخلي.

-تعريف تهريب المهاجرين:

يعرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، تهريب المهاجير وفق العناصر التالية:

- تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما؛

إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول على منفعة مالية مباشرة أو أي منفعة مادية أخرى.([6])

ويُقصد بتعبير ''تهريب المهاجرين'' تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.([7])

2-التعاون في مكافحة الهجرة:

تبنى القانون آلية التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، حيث نصت المادة 18 منه على:

"تتعاون الجهات القضائية والشرطية المصرية مع الجهات الأجنبية المماثلة لها فيما يتعلق بمكافحة وملاحقة جرائم الاتجار بالبشر، بما في ذلك تبادل المعلومات وإجراء التحريات والمساعدات والإنابات القضائية وتسليم المجرمين والأشياء واسترداد الأموال ونقل المحكوم عليهم وغير ذلك من صور التعاون القضائي والشرطي، وذلك كله في إطار القواعد التي تقررها الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة في جمهورية مصر العربية، أو وفقًا لمبدأ المعاملة بالمثل".([8])

-إطار التعاون التقني في سياق الهجرة:

تُعتبر حركة الأشخاص عبر الحدود الوطنية ظاهرة إنسانية عالمية. وهناك نحو 244 مليون شخص أو ما نسبته 3 في المائة من سكان العالم يعيشون في الوقت الحاضر خارج بلدانهم الأصلية، نصفهم تقريباً من النساء والفتيات. وأشارت تقديرات منظمة العمل الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى أن من بينهم ما يربو على 150 مليون عامل مهاجر.([9])

المطلب الثاني: تدابير المنع

كما نصت علية المادة 15 من **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** كمايلي:[10]

1- يتعيّن على كل دولة طرف أن تتخذ تدابير لضمان قيامها بتوفير أو تعزيز برامج إعلامية لزيادة الوعي العام بأن السلوك المبيّن في المادة 6 من هذا البروتوكول هو نشاط إجرامي كثيرا ما ترتكبه جماعات إجرامية منظمة بهدف الربح، وأنه يسبِّب مخاطر شديدة للمهاجرين المعنيين.

2- وفقا للمادة 31 من الاتفاقية، يتعيّن على الدول الأطراف أن تتعاون في ميدان الإعلام بهدف الحيلولة دون وقوع المهاجرين المحتملين ضحايا للجماعات الإجرامية المنظمة.

3- يتعيّن على كل دولة طرف أن تروّج أو تعزّز، حسب الاقتضاء، البرامج الإنمائية والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع مراعاة الواقع الاجتماعي – الاقتصادي للهجرة وإبلاء اهتمام خاص للمناطق الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا، من أجل مكافحة الأسباب الاجتماعية – الاقتصادية الجذرية لتهريب المهاجرين، مثل الفقر والتخلف.

المطلب الثالث: تدابير الحماية والمساعدة.

كما نصت علية المادة 16 من **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** كمايلي:[11]

1- لدى تنفيذ هذا البروتوكول، يتعيّن على كل دولة طرف أن تتخذ، بما يتسق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك سن التشريعات عند الاقتضاء، لصون وحماية حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفا لسلوك مبين في المادة 6 من هذا البروتوكول، حسبما يمنحهم إياها القانون الدولي المنطبق، وبخاصة الحق في الحياة والحق في عدم الخضوع للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

2- يتعيّن على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لكي توفِّر للمهاجرين حماية ملائمة من العنف الذي يمكن أن يسلَّط عليهم، سواء من جانب أفراد أو من جانب جماعات، بسبب كونهم هدفا لسلوك مبين في المادة 6 من هذا البروتوكول.

3- يتعيّن على كل دولة طرف أن توفر المساعدة المناسبة للمهاجرين الذين تتعرّض حياتهم أو سلامتهم للخطر بسبب كونهم هدفا لسلوك مبيّن في المادة 6 من هذا البروتوكول.

4- لدى تطبيق أحكام هذه المادة، يتعيّن على الدول الأطراف أن تأخذ في الاعتبار ما للنساء والأطفال من احتياجات خاصة.

5- في حال احتجاز شخص كان هدفا لسلوك مبيّن في المادة 6 من هذا البروتوكول، يتعيّن على كل دولة طرف أن تتقيَّد بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، حيثما تنطبق، بما فيها ما يتعلق باطلاع الشخص المعني، دون إبطاء، على الأحكام المتعلقة بإبلاغ الموظفين القنصليين والاتصال بهم.

الخاتمة:

وندرك في الأخير إن مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب تعاوناً مستمراً بين دول الشمال المستقبلة للهجرة، وبين دول الجنوب المصدرة للهجرة غير الشرعية، تعاون يقوم على التصدي بحسم وبموضوعية لإزالة الأسباب والدوافع المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأهمها الدوافع الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدة ومعاونة دول الشمال في مشروعات التنمية التي تكفل خلق العديد من فرص العمل للشباب في الدول المصدرة للهجرة.

أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادًا خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ويمكن القول بأن الأسباب الرئيسية لمشكلات الهجرة، ترجع أساسًا إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم وبين مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة، ذلك لأن مستوى ازدهار وتقدم الدول المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من الدول الفقيرة والأقل نموًا إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

قائمة المراجع والمصادر:

1- للمزيد راجع: د/ أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية –الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي:

http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

راجع:- "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص هـ.

-الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.

- "التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها"، دراسة لمركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، الإصدار الرابع عشر، يوليو، 2007، القاهرة، ص 25.

2 –من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر 2002.

للمزيد راجع:

LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.

3- تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009، تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا:

http://www.carim.org/index.php

-أداء سوق العمل وتدفق الهجرة في دول البحر المتوسط العربية: العوامل المحددة والتأثيرات. وثيقة اتفاقية رقم 60 لعام 2010.

- د/ أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي:

http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

4- تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

5-عادل ابوبكر الطلحي، الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ورقة موجهة لمؤتمر الشباب والهجرة ورقة المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، ص: 15-18

- حمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، عمان : دار الثقافة والفنون ، 1987ف، ص 12- 13.

6- تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة.

بحث عن "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"مقدم من المستشار الدكتور/ مساعد عبد العاطي شتيوي مقدمة إلى "ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية، ص:7،

-**راجع**: الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.

- تعرف المادة 3 في استخدام المصطلحات من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البروالبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ص:3.

7- عبد القادر رزيق المخادمي، "الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة"، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2011، الجزائر.

8- المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، 1987، بيروت.

مجلس حقوق الإنسانالدورة الحادية والثلاثونالبندان 2 و10 من جدول الأعمال **التقرير السنوي لمفوض الأمم** المتحدة السامي لحقوق الإنسانتقارير المفوضية السامية والأمين العامص: 7.

9- "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.

ILO Global estimates of migrant workers and migrant domestic workers: results and methodology (ILO, Geneva, 2015)

– مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والثلاثون البندان 2 و10 من جدول الأعمالالتقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسانوتقارير المفوضية السامية والأمين العاممساعدة التقنية وبناء القدرات، ص 5،

10- نصت علية المادة 16 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأمم المتحدة 2000، ص:7.

11- نصت علية المادة 16 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأمم المتحدة 2000، ص:10.

- الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.

المراجع:

[11] – للمزيد راجع: د/ أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي:

http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

-راجع: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص هـ.

الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.

-راجع: "التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها"، دراسة لمركز بحوث الشرطة بأكاديمية مبارك للأمن، الإصدار الرابع عشر، يوليو، 2007، القاهرة، ص 25.

[2]– من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولين المكملين لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر 2002.

-LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.

[3]– تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009، تحرير فيليب فراغ في مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا:

http://www.carim.org/index.php

-أداء سوق العمل وتدفق الهجرة في دول البحر المتوسط العربية: العوامل المحددة والتأثيرات. وثيقة اتفاقية رقم 60 لعام 2010.

- د/ أسامة بدير، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التعريف – الحجم – المواثيق الدولية – الدوافع والأسباب"، منشورة على الرابط التالي:

http://www.Aidiwan.org/News-Action-show-id-357.htm

[4]–عادل ابوبكرالطلحي، الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ورقة موجهة لمؤتمر الشباب والهجرةورقةالمنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، ص: 15-18

- حمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، عمان: دار الثقافة والفنون، 1987ف، ص 12- 13.

[5]– تقرير التنمية البشرية لعام 2009، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة.

بحث عن "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"مقدم من المستشار الدكتور/ مساعد عبد العاطي شتيوي مقدمة إلى "ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية، ص:7،

-**راجع**: الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.

[6]- بحث عن "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"مقدم من المستشار الدكتور/ مساعد عبد العاطي شتيوي مقدمة إلى "ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية، ص:7،

-**راجع**: الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.

[7]- تعرف المادة 3 في استخدام المصطلحات من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البروالبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ص:3.

[8] – مجلس حقوق الإنسان الدورة الحادية والثلاثون البندان 2 و10 من جدول الأعمال التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقارير المفوضية السامية والأمين العام ص: 7.

انظر: -المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، 1987، بيروت.

[9]- ILO Global estimates of migrant workers and migrant domestic workers: results and methodology (ILO, Geneva, 2015)

– مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والثلاثون البندان 2 و10 من جدول الأعمال التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام المساعدة التقنية وبناء القدرات، ص 5،

- "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.

[10]--نصت علية المادة 16 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأمم المتحدة 2000، ص:7.

[11]-نصت علية المادة 16 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأمم المتحدة 2000، ص:10.

- الأدلة التشريعية لتنفيذ الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، الأمم المتحدة، 2004.